



رشيد RASHEED

TRANSPARENCY INTERNATIONAL - JORDAN
الشفافية الدولية - الأردن

ورقة موقف بعنوان

مقارنة النفقات الصحية خلال جائحة كورونا بين عامي ٢٠٢٠ - ٢٠٢١

إعداد الدكتورة رنا عيروط

رشيد للنزاهة والشفافية - الشفافية الدولية
الأردن ٢٠٢١



التعاون
الألماني

DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT



المركز الوطني لدعم شفافية
موازنة بلدنا

| | |
|----|----------------------------------|
| 01 | خلفية عامة |
| 02 | نفقات وزارة الصحة |
| 03 | صندوق همة وطن |
| 04 | إنفاق الدعم الوارد لجائحة كورونا |

مستمر باستمرار الجائحة، وكان من أكثر القطاعات تضرراً بعد القطاع الصحي، القطاع الاقتصادي ويشمل ذلك القطاع العام على صعيد الموازنة والقطاع الاقتصادي الربحي. وعلى الرغم من التدابير التي اتخذتها الحكومات بشكل عام إلا أنها لم تشكل تدابير تعويضية أو كافية لسد هذه الآثار السلبية على عجلة الاقتصاد الوطني، وهذا يتطلب بالضرورة أن يتم تطوير وبناء موازنات تستجيب إلى هذه الآثار وتخفف منها، وذلك من خلال تطوير حزمة من الإجراءات الوقائية والعلاجية على حد سواء يتم عكسها على الموازنة العامة.

وإذا سلمنا مسبقاً أن الجائحة جاءت على حين غرة في عام ٢٠٢٠ فإن التباطؤ والضعف في تطوير إجراءات اقتصادية تواجه هذه الجائحة خلال عام ٢٠٢١ والأثر الذي سينعكس على الأعوام المقبلة، سوف يشكل تحدي كبير على الجميع. وعليه تهدف هذه الورقة إلى مقارنة حجم النفقات المخصصة لمواجهة جائحة كورونا في عام ٢٠٢٠ مقارنة مع عام ٢٠٢١، كما تهدف إلى تقديم تحليلاً حول مدى استجابة إجراءات الموازنة العامة لمواجهة الجائحة.

تم اتباع منهجية القراءة التحليلية المقارنة بين موازنة عام ٢٠٢٠ وموازنة ٢٠٢١ وكذلك تحليل حجم الدعم المقدم لصندوق همة وطن كأحد الآليات التي اتخذتها الحكومة للاستجابة لهذه الجائحة وكيفية انعكاس ذلك واستمراره عام ٢٠٢١.

وتجدر الإشارة إلى قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٢١ الذي تم إقراره رقم ٥ لسنة ٢٠٢١ حيث تم تقدير عجز الموازنة لعام ٢٠٢١ بمبلغ متوقع ١,٩٧٠ مليار دينار بعد المنح مقارنة مع عام ٢٠٢٠ بقيمة ٢.١ مليار دينار، حيث قدرت إجمالي النفقات (الجارية والرأسمالية) في عام ٢٠٢١ بنحو (٩,٨٤٥) مليار مقارنة بعام ٢٠٢٠ والتي بلغت (٩,٦٠٠) مليار، وبنسبة نمو بلغت بنحو ٥% مقارنة بعام ٢٠٢٠، وقدرت الإيرادات العامة لعام ٢٠٢١ بنحو (٧٨٧٥) مليار دينار و ٩٠% منها إيرادات محلية بقيمة (٧٢٩٨) مليار دينار، والباقي منح بمبلغ (٥٧٧) مليون دينار منح خارجية. كما أن هناك ارتفاع في حجم فوائد الدين العام التي سيتم تسديدها عام ٢٠٢١ بحوالي ٢٠٠ مليون دينار لتصل إلى ١.٥ مليار دينار تقريباً مقارنة بعام ٢٠٢٠ حيث بلغ ١.٢٧٨ مليار دينار، وهو رقم مرتفع جداً ويشكل حوالي سبع النفقات العامة وحوالي خمس الإيرادات المحلية المقدرة في مشروع موازنة ٢٠٢١.

كما أن من سمات موازنة ٢٠٢١ تراجع في حجم الاستثمارات الرأسمالية حيث لم تتجاوز ١٧٠ مليون دينار، وهذا رقم قليل جداً لمواجهة التحديات الاقتصادية الناتجة عن الجائحة كما أن النفقات الجارية لا تزال تشكل ارقاماً غير مسبوقه في موازنات الحكومة الأردنية وفي موازنة عام ٢٠٢١ وصلت إلى حوالي ٨٨% من إجمالي النفقات العامة في مشروع موازنة ٢٠٢١، إضافة إلى زيادة الاعتماد على القروض الداخلية بزيادة وصلت ٨٣٦ مليون لعام ٢٠٢١ مقارنة بعام ٢٠٢٠.

هذا وتم تخصيص مبلغ ١٦٥ مليون دينار تحت بند لمواجهة جائحة كورونا، وتخصيص مبلغ ٦٠ مليون لدعم العاملين في القطاعات المتضررة، وتم تخصيص مبلغ ٨٥ مليون لدعم مشاريع الشراكة بين القطاع العام والخاص

. المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم 5705 بتاريخ 15 آذار 2021.
. وفقاً لقانون الموازنة العامة للأعوام 2020-2021 المنشور في الجريدة الرسمية الرابط : <http://pm.gov.jo>.
. مقال للكاتب عدلي قندح منشور على صحيفة الغد بعنوان موازنة التمويل 2021 أين اختبارات الضغوط .
. زيادة الاعتماد على القروض الداخلية من الممكن أن يؤدي وبشكل كبير إلى سحب السيولة من السوق الأردني.
لم يتم تحديد مبلغ محدد في عام 2020 لمواجهة جائحة كورونا كما في عام 2021.

جدول رقم 1

| نوع النفقة | عام 2020 / معاد تقديره | عام ٢٠٢١ / مقدر |
|--------------------|------------------------|-----------------|
| النفقات الجارية | 55156800 | 54982800 |
| النفقات الرأسمالية | 54669531 | 53078000 |
| المجموع | 60464600 | 602187000 |

يتضح من الجدول أعلاه بأن حجم الإنفاق المخصص لوزارة الصحة في قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٢١ انخفض بمبلغ تقريبي ٢ مليون ومئتان وسبع وسبعون الف (٢,٢٧٧) أي بنسبة إنخفاض بلغت (١%) وهذا يشير الى انه لم يتم اتخاذ اجراءات مالية في حجم النفقات على قطاع الصحة تتناسب مع حجم الجائحة وتأثيرها على الحق في الصحة العامة وتأهيل المرافق الصحية والكوادر الصحية وتأمين المطاعيم بشكل واضح للحد من آثار هذه الجائحة.

كما تجدر الإشارة الى أن التصنيف الوظيفي للنفقات العامة على الصحة لعام ٢٠٢١ قد انخفض بمبلغ (٢٣,٩١٨,٠٠٠) مقارنة بعام ٢٠٢٠ معاد تقديره وتشمل خدمات التصنيف الوظيفي الخدمات التالية: المنتجات والالجهزة والمعدات الطبية، خدمات العيادات الخارجية، خدمات المستشفيات، خدمات صحية عامة، البحوث والتطوير في مجال الصحة، والشؤون الصحية غير المصنفة ، وهذا يؤكد على ان الاجراءات التي أتخذت للحد أو لمواجهة الجائحة غلب عليها الأسلوب التقليدي في عملية إعداد الموازنة ، وان عملية تقدير النفقات المترتبة على الجائحة لم تكن ايضاً بالمستوى الذي من شأنه ان يحد أو يساهم من الحد من آثار الجائحة على المستوى الصحي.

كما ان المبلغ المرصودة للمعالجات الطبية في موازنة عام ٢٠٢١ بلغت ٧٥ مليون في حين بلغت بعام ٢٠٢٠ المعاد تقديره ٩٠ مليون وهذا يشير الى عدم منطقية تقدير النفقات المترتبة في ظل استمرار الجائحة وزيادة حالات الاصابة والادخال الى المستشفيات.

ومن اللافت الى انه في موازنة عام ٢٠٢١ تم تخصيص مبلغ ١.٣٩٠ مليون دينار تحت بند تحديث أجهزة واثاث غير طبي وكان هذا البند في عام ٢٠٢٠ مخصص له مبلغ ٧٠ الف دينار. أي ان أليات واجراءات عمل الموازنة العامة لا تتناسب مع الوضع الصحي العام لمواجهة الجائحة .

لم يتم تحديد مبلغ محدد في عام 2020 لمواجهة جائحة كورونا كما في عام 2021 .
 . حسب قانون الموازنة العامة لعام 2021 المنشور على موقع وزارة المالية، حيث بلغ مخصص الشراكة بين القطاع العام والخاص لعام 2020 بمبلغ 108 مليون دينار وتم الافصاح عن 22 مشروع لهذه الشراكة، ولكن لم يتم لغاية الان الافصاح عن تنفيذ او قيد تنفيذ هذه المشاريع، وفيما اذا كان مخصص 2021 لاستكمال هذه المشاريع ام مشاريع جديدة.
 . هذه المخصصات المرصودة لوزارة الصحة في قانون الموازنة العامة للأعوام المذكورة .
 . حسب قانون الموازنة العامة لعام 2021 الجدول رقم 13 .

لقد تم إنشاء هذا الصندوق كأحد الوسائل للاستجابة لأثار جائحة كورونا. تجدر الإشارة الى أن هذا الصندوق لا يزال يعاني من العديد من التحديات والاشكاليات التي من شأنها أن تؤثر على محور الشفافية والافصاح المالي ونشر المعلومات ، وان التطور المحرز على عمل الصندوق مقارنة بعام ٢٠٢٠ تمثل في الافصاح عن حجم التبرع والبالغ ٩٣ مليون في حين كان المبلغ المفصح عنه في عام ٢٠٢٠ (٢٩) مليون ، الا انه هناك جملة من التحديات لا تزال تواجه عمل هذا الصندوق تتمثل في الاتي:
 لم يطرأ أي تغيير على إجراءات تشكيل اللجان ومعايير الاختيار والتعيين وكيفية الاقالة والعزل.
 لم يتم نشر مدقق الحسابات الخارجي حسب تعليمات إنشاء الصندوق.
 لم يتم نشر محاضر اجتماعات اللجان واليات عملها.
 لم يتم الإفصاح عن أي مبلغ تبرعات وصل الى الصندوق عام ٢٠٢١ او بيان فيما اذا كان حصل الصندوق على تبرعات من عدمه لهذا العام. لم يتم إدراج صندوق همة وطن ومصادر الدعم والايارد والتبرع لهذا الصندوق في قانون موازنة ٢٠٢١.

وهذا ينطبق على حساب " صحة" حيث لم يتم الافصاح عن أي مبالغ أو آليات لعمل هذا الحساب، كما أن هذا الحساب لم يتضمن آلية انفاق التبرعات الواردة لهذا الحساب عام ٢٠٢١، أو نشر أي تقارير حيال ذلك. اما بالنسبة لكيفية انفاق التبرعات الواردة الى صندوق همة وطن فقد تم انفاقها على الوجه التالي المبين في الجدول رقم (٢):

جدول رقم 2

| المبلغ | الجهة المتبرع لها |
|------------------|--|
| 73 مليون | صندوق المعونة الوطنية |
| مليون 433 الف 10 | مستشفى الجامعة الاردنية المستشفيات الميدانية واستيعاب المرضى في القطاع الخاص |
| مليون 200 الف 4 | وزارة الصحة |
| مليون 2 | تكية ام علي |
| مليون 2 | وزارة الخارجية وشؤون المغتربين |
| مليون 500 الف | الهيئة الخرية الاردنية الهاشمية |
| مليون ١٣٣ الف ٩٣ | المجموع |

حيث يتضح ان البيانات المالية الخاصة بالإنفاق تم إيرادها بصيغة عامة دون تقرير تفصيلي يوضح حجم النفقة بشكل محدد وتفصيلي يستند الى احتياجات محددة وبيانات تتعلق بالمستفيدين بشكل واضح ودقيق وآليات توجيه الدعم الصحي والمساعدات والاغاثة التي توجه الى المتضررين.

. يرجى الاطلاع على الورقة المرجعية بعنوان "قراءة لأهم الملامح العامة لمشروع قانون الموازنة العامة لعام 2020 ودور المجتمع المدني" من اعداد- رشيد الشفافية الدولية، حيث تم اعدادها قبل جائحة كورونا وتم تحليل عدة قطاعات منها القطاع الصحي وابرز ما جاء فيه انخفاض المخصص المقدر على القطاع الصحي لعام 2020 بنسبة وصلت %11 مقارنة بعام 2019.
 . للاستزادة يرجى الاطلاع على ورقة سياسات بعنوان "مدى حساسية النفقات العامة لمعايير الشفافية والنزاهة" من اعداد رشيد- الشفافية الدولية، 2020.

ثالثاً: إنفاق الدعم الوارد لجائحة كورونا

تم نشر تقرير باللغة الانجليزية على وزارة المالية تحت عنوان: The Main Advances from Corona Fund to Finance COVID 19 Expenses ، يتضمن حجم النفقات لعام ٢٠٢٠ التي تم تخصيصها لعدة جهات ومداور وذلك حسب الجدول رقم (٣):

| جدول رقم 3 | | |
|--|------------------------|---|
| ملاحظات | حجم الدعم | الجهة |
| الحجر الصحي، وأنشاء المستشفيات الميدانية والمعدات الطبية، وشراء الكرفانات | 299 الف 37 مليون | "القوات المسلحة الاردنية الجيش العربي" |
| نفقات مواجهة كورونا | 62 الف 14 مليون | مديرية الامن العام |
| شراء معدات وأدوات مستلزمات طبية | 360 الف 8 مليون | الخدمات الطبية الملكية |
| شراء معدات وادوات وإنشاء مستشفيات ميدانية واستئجار مستشفيات خاصة وتأمينات مرضى في المستشفيات الخاصة | 793 الف 33 مليون | وزارة الصحة |
| back To Back مصاريف | 6 الف 4 مليون | وزارة الاشغال العامة والاسكان |
| سيارات اسعاف ومعدات طبية | 500 الف 2 مليون | مديرية الدفاع المدني |
| 100,020,000 | مائة مليون و عشرون الف | المجموع |

يتضح من الجدول رقم (٣) ما يلي:

- لم يتم تحديد مصدر التبرعات التي تم انفاقها على هذه الجهات وهل هي قروض او من الخزينة ام من صندوق همة وطن.
- لا يوجد توحيد للمرجعيات والبيانات المالية بشكل منظم لكافة النفقات والايادات المترتبة على جائحة كورونا.
- لا يوجد تدفق منتظم للبيانات والمعلومات المتعلقة بالنفقات والايادات والتبرعات خلال الجائحة.
- لم يتم إدماج هذه النفقات او الايرادات في قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٢١.
- لم يظهر هذا التقرير حجم الإنفاق والتعاقدات على اللقاحات ضد كورونا.